

تاريخ القبول: 2022/11/29

تاريخ الإرسال: 2022/09/01

ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو-متوسطية حالة الجزائر The phenomenon of illegal immigration in the Euro-Mediterranean region - the case of Algeria.

سعيدو علي*

المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، alisaidou45@yahoo.fr

الملخص:

تناولنا في ورقتنا البحثية موضوع ذاع صيته وهو تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو-متوسطية، وهذا بهدف إظهار الأسباب المختلفة لها وأهم محاورها، ومدى تأثيرها على دول ضفتي المتوسط خاصة المغربية منها. فقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة تتخذ أبعاداً خطيرة، مما جعلها موضوع مختلف المؤتمرات الدولية من أجل إيجاد الآليات الفعالة للحد منها، وتقريب الرؤى بين الضفتين ومحاولة التعاون لتذليل الفوارق الحضارية بينهما. **الكلمات المفتاحية:** الهجرة غ الشرعية، المنطقة الأورو-متوسطية، الضفتين، الفوارق الحضارية.

Abstract: In our research paper, we dealt with a well-known topic, which is the increase in the illegal immigration phenomenon in the Euro-Mediterranean region, with the aim of highlighting its various causes, its most important aspects and its impact on the countries of the two banks of the Mediterranean especially the Maghreb region.

The phenomenon of illegal immigration has taken on dangerous dimensions in the latter, which makes the subject of many international conferences in order to find effective mechanisms to reduce it, bring views closer together between the two banks, and try to cooperate to bridge the cultural differences between them.

Keywords: Illegal immigration, the Euro-Mediterranean region, the two banks, the cultural differences.

1. مقدمة:

الهجرة ظاهرة قديمة بفضلها تكونت الحضارات والمجتمعات، إلا أنها في عصرنا الحالي زادت مع الزيادة المطردة لعدد السكان وتردي الأوضاع الاقتصادية لهم، وتطور ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول.

لكن بعد تبلور الهوية الاقتصادية والتنموية بين دول متقدمة عصرية تتميز بمستوى معيشي مرتفع و ذات رفاهية (الضفة الشمالية)، ودول متخلفة تعاني من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي وعدم القدرة على تبني نموذج تنموي ناجح لأسباب تاريخية وجغرافية (الضفة الجنوبية)، تكونت رغبة شديدة لدى شعوب هذه الدول خاصة فئة الشباب للاستفادة من التقدم والرفاهية لدى الدول المتقدمة، وللهرب من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدانها عن طريق الهجرة بمختلف الطرق شرعية وغير شرعية، الأمر الذي شكل عبئا اقتصاديا من جهة وأضحى هاجسا امنيا واجتماعيا من جهة أخرى.

فمسألة الهجرة غير الشرعية تعتبر اعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس احتلت الصدارة في الاهتمامات الأمنية لدول ضفتي المتوسط، كما اتخذت بعدا جديدا في العلاقات الدولية، إذ أصبحت تعد المحور الأكثر إرباكا للحسابات السياسية، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة غير الشرعية بظلالها عليه وفي ذلك مؤشر على حساسيتها.

1.1 الإشكالية:

يبرز هذا الموضوع عدة إشكاليات باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد متعددة لعل أهمها:

- ماهية الهجرة غير الشرعية وما هي أسبابها ومؤثراتها؟
- ما هي مظاهر الظاهرة في الدول المغاربية عامة والجزائر خاصة؟
- ما الآليات العملية والقانونية الممكن تفعيلها للحد من هذه الظاهرة؟

2.1 الفرضيات:

تعرف الفرضية على أنها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، وقد كانت الفرضية المحورية لبحثنا هي: إن الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تمثل خطر أمني مشترك على الضفتين لها انعكاسات وأثار أبرزها الاقتصادية. وتتفرع عن الفرضية المحورية السابقة فرضيات ثانوية أهمها:

* ترجع الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية لدوافع سياسية، اجتماعية، اقتصادية، سوسولوجية وأمنية.

* كلما زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية زاد التهديد الأمني وعدم الاستقرار للدول الأوروبية، غير أنها تطرح قضية تحد إنساني خطير وذلك نظرا لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين.

* غياب اسس الأمن الإنساني في الواقع يزيد الهجرة غير الشرعية.

3.1 أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية لدراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم الهجرة غير شرعية وإزالة اللبس عن بعض المفاهيم.
- تحديد أسباب ودوافع الهجرة غير شرعية وإبراز مدى أهمية الموقع الجغرافي في تنامي هذه الظاهرة.
- إيجاد الحلول العملية والقانونية الكفيلة بالحد من انتشار الظاهرة.
- العمل على تحسيس وتوعية فئة الشباب بخطورة هذه الظاهرة، ودق ناقوس الخطر لاتخاذ السلطات الإجراءات اللازمة في مختلف المجالات (التشريعي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي...) للحد منها.

4.1 منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الوصفية اللازمة لتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة مما يمكن من دراسة موضوعنا دراسة أكاديمية.
- المنهج التحليلي: تم الاستفادة من هذا المنهج الذي ساعد على تحليل العلاقات المتبادلة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف لمكافحة الهجرة غير شرعية لتحقيق نتائج دقيقة وواضحة.
- المنهج التاريخي: حيث إن موضوع الدراسة يستلزم استقراء للمعلومات والحقائق التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير شرعية في المنطقة الأورو متوسطية.
- المنهج الإحصائي: من المناهج التي تضي صيغة علمية على البحوث يتمثل في الاستعانة بلغة الأرقام لتقريب فهم الموضوع.

2. ماهية الهجرة غير الشرعية:

1.2 مفاهيم الهجرة غير الشرعية:

* المفهوم العام: ظاهرة سكانية ينتقل فيها المهاجر بحثا عن حياة أفضل في جميع جوانبها، بعيدا عن كل الظروف التي دفعت به إلى ذلك من حروب وفقر وبطالة... الخ. (رمضان، 2010، صفحة 87)

* من منظور علم الاجتماع: تعرف على أنها تغير في الوضعية الاجتماعية للشخص بما يتعلق بحرفته أو مكانته الاجتماعية، (نور، 2008، صفحة 36) وتلعب وسائل الإعلام

دورا هاما في دفع الفرد نحو الهجرة بقوة التقليد لممارسة هذا السلوك فيصبح مخالفا بذلك للقيم، فيصبح بمغادرته غير الشرعية للبلاد سلوك منحرف. (بخوش، 2008، صفحة 06)

*من منظور علم الديموغرافيا: يعرفها الديموغرافيون انها الانتقال الفردي او الجماعي من مكان لآخر للبحث عن حياة أفضل في جميع المجالات. (النوي، 1997، صفحة 15)

*من المنظور المفوضية الدولية لشؤون الهجرة: هي الدخول لبلد دون موافقة سلطاته وبدون توفر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على وثائق للسفر او تزويرها واستخدام المنافذ غير الشرعية بغية التهرب من الرقابة الجمركية والامنية.

*من منظور القانون الجزائري: حسب الامر 2011/66 المؤرخ في 66/07/21 دخول شخص أجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية او بوثائق مزورة للاستقرار او العمل.

*من المنظور الاسلامي: سأل أحد علماء المسلمين عن الهجرة غير الشرعية فأجاب: "فالأصل هو بقاء المسلمين في بلادهم وبالتالي فالهجرة الى بلاد غير المسلمين تأتي بسبب ظروف سياسية او معيشية ملحة، ففي هاتين الحالتين حينما يضطر الإنسان بسبب ظروف سياسية قاهرة او معيشية مؤلمة يجوز أن يهاجر الى أي ارض من ارض الله سبحانه وتعالى، قال الله تعالى " فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " صدق الله العظيم، ولكن يجب أن تكون الهجرة بطريقة لا تعرض صاحبها إلى خطر الموت فالذي يحدث في ركوب البعض مخاطر فيها الهلاك فهذا غير جائز ويدخل في قوله سبحانه وتعالى "ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة" بل يدخل في الانتحار المحرم، ومن شروط الهجرة الجائزة ان يكون الإنسان قادرا على الحفاظ على دينه وأخلاقه وعلى دين أهله وذريته هذا والله اعلم".

1.2 المفاهيم المشابهة للهجرة غير الشرعية:

يتداخل مفهوم الهجرة غير الشرعية مع عدة مفاهيم مشابهة لها:

أ) اللجوء: اللاجئون هم اشخاص تركوا بلدهم الاصيل بسبب خوف مسوغ من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق او الدين او الجنس أو الانتماء الاجتماعي أو الرأي السياسي، ويخضع منح وضع اللاجئون اسناد الى اعتبارات أمنية وسياسية. (الفراري، 2013، صفحة 349)

ب) النزوح: يعرف بأنه حركة فرد او مجموعة من مكان الى اخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغما عن ارادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة والحرب او الجفاف او التصحر او كوارث تدفع الفرد للنزوح ومغادرة موقعه والتوجه الى موقع آخر.

ج) تهريب البشر: نشأت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية II مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول

الفقيرة ذات الاعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة و يعني تهريب البشر (تدابير الدخول لشخص ما الى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية، (نور، 2008، صفحة 21) تقوم بتهريب البشر عصابات مستغلة الازمات الاقتصادية والحروب والكوارث في المجتمعات الفقيرة والدول النامية. (خضر، 2016، صفحة 56) الاتجار بالبشر: تعني تجنيد الاشخاص او نقلهم او ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او باستعمالها او بأشكال القصر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او اساءة استعمال السلطة او اساءة استغلال حالة استضعاف، او اعطاء او تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص للسيطرة على شخص اخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال استغلال دعارة او سائر الاستغلال للجنس، او السخرة او الخدمة قسراً او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او نزع الأعضاء، فهي تعد جريمة ضد حقوق الانسان وهي قضية تمس الامن الانساني وليس قضايا من أمن الدولة فحسب. (منصوري، 2014)

3.2 انواع الهجرة غير الشرعية:

تنقسم طرق الهجرة غير الشرعية الى ثلاثة انواع رئيسية وهي:

أ- الهجرة غير الشرعية البرية: هي التي تتم من خلال الطرق البرية ومنها مثلا التسلل الى دول حوض البحر الابيض المتوسط الاوروبية مثل مالطا واليونان وايطاليا، اما عن طريق الاردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين الى قبرص وتركيا، (العظيم، 2016، صفحة 35) ولقد تراجعت او انخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنوا من الوصول الى اسبانيا، سواء عبر البحر او سواح ميليه الحدودية، وفقا لإحصائيات 2017 عن وزارة الداخلية الاسبانية فقد بلغ عدد المهاجرين السريين الى اسبانيا 9086 شخصا في 2016، مقابل 11 الف و500 سنة 2015، اي تراجع الهجرة السرية بطنجة خلال الاشهر الاربعة الاخيرة من سنة 2016. (الأشرف، 2017).

ب-الهجرة غير الشرعية البحرية: ان طريق التهريب بالبحر هو الطريق الرئيسي للهجرة الغير الشرعية، فقد اقتصرت عمليات الابحار خلسة على اتصال الراغب في الهجرة بصاحب سفينة او ربانها او التنسيق معه لتهريبه للخارج، او التسلل اليها خفية على أن يعول نفسه لاحقا للوصول الى بر الدولة المراد اللجوء إليها، وأمام تنامي أعداد الراغبين في الهجرة غير الشرعية بدأت تتشكل بعض العصابات المختصة في تهريب الاشخاص، على غرار عصابات جنوب شرق اسيا وامريكا الوسطى ودول البلقان وشمال افريقيا، سعياً للكسب المادي الفاحش. (العظيم، 2016، صفحة 35).

ج-الهجرة غير الشرعية الجوية: يعد الطريق الاكثر اماناً والأصعب من ناحية التطبيق، فالفكرة تكمن في ايجاد جواز لشخص اوروبي يشبهك شكلاً ويقوم بإرسال الجواز لك عن

طريق مافيا التهريب ليتم نقلك جوا باسم الشخص الاوروبي، ففي حالة تعرف الشرطة عليك فسيقوم الاوربي بتبليغ السلطات بأن جوازه قد سرق. ولكن الصعوبة تكمن في القدرة على العبور من نقطة ختم الجوازات في المطار.

جدول رقم(01): اعداد وجنسيات المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة المرحلين الى بلدانهم للفترة 2012/05/1 - 2016/07/31م.

الرقم	الجنسية	عدد المرحلين
01	مصر	64653
02	النيجر	11778
03	السودان	4507
04	تشاد	3754
05	مالي	1055
06	سينغال	940
07	نيجريا	802
08	غامبيا	790
09	غانا	438
10	بوركينافاسو	392
11	المغرب	187
12	إيثيوبيا	103
13	تونس	173
14	جنسيات افريقية اخرى	4824
15	المجموع	84396

المصدر: احصائيات الأمم المتحدة، 2016.

4.2 الجغرافيا السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تطور مفهوم او منهج الجغرافيا السياسية الحديثة على يد "فردريك راتزال" (1844-1904)، وخلال العقود الأخيرة تناولت دراسة الموقع الجغرافي لظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تم استنتاج ثلاثة اصناف من المناطق. (النعمان، 2015، صفحة 08)

• **دول المصدر (émigration countries) :** هي الدول المصدرة للمهاجرين حيث يتم الانطلاق منها، وقد اكتسبت الدول المغاربية تقليدا عريقا في هجرة العمال نحو أوروبا حيث بلغ عددهم 03 ملايين مهاجر أواخر القرن 20م، فتاريخ بداية ظاهرة

الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية نحو اوروبا يعود للحقبة الاستعمارية، حيث كان ارباب العمل الفرنسيين ينظمون عمليات تهريب المهاجرين من اجل استغلالهم في الاعمال الشاقة. (صايش، 2014، صفحة 45)

● **دول العبور (transit countries):** منذ القدم كانت هناك حركات للهجرة بين الدول المغاربية ومنطقة الساحل نظرا للعلاقات التاريخية والتجارية التي عرفتها المنطقة قديماً، وهو ما يفسر استقرار واندماج العديد من الأفارقة جنوب الصحراء في الدول المغاربية خاصة بالجزائر التي تعج بالمهاجرين النيجيريين والتشاديين الباحثين عن لقمة العيش لهم ولعائلاتهم، وعرفت المغرب بعض هذه الموجات من السنغال وغينيا ومالي والنيجر، ونتيجة تدهور الاوضاع في الدول المغاربية في وقت ما وبعد غلق الحدود الاوروبية التي ادت الى بروز ظاهرة الهجرة السرية تحولت الدول المغاربية الى دول عبور الأفارقة المهاجرين نحو اوروبا. (انظر خريطة رقم 01 في الملحق)

دول الاستقرار (immigration countries): تعرف بمناطق الهجرة الوافدة وهي دول المحطة الاخيرة للمهاجرين غير الشرعيين، وان مجموعة الاسباب المختلفة تجعل من دول اوروبا الغربية هي الوجهة الاساسية لهم، ولكن عالمياً الولايات المتحدة الامريكية تحتل الصدارة في استقبال المهاجرين غير الشرعيين، فقد بينت احصائيات 2000م وجود حوالي 20,5 مليون مهاجر غير شرعي بها، لتليها اوروبا بـ 28,5 مليون مهاجر. (صايش، 2007، صفحة 39).

3. واقع الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو متوسطية:

تمثل المنطقة الأورو متوسطية أحد اهم محاور المبادلات والتنقلات وكثافة لحركات الهجرة، حيث تشكل الهجرة من جنوب وشرق المتوسط الى اوروبا معطى تاريخي بالغ الاهمية، اذ كان لها دور فيما هي اوروبا عليه اليوم حيث ساهم المهاجرون سواء الشرعيين والغير شرعيين في اعادة اعمار اوروبا واستعادة مجدها الاقتصادي.

1.3 التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:

* مرحلة تشجيع الهجرة غير الشرعية (قبل 1985): كانت أوروبا بحاجة ملحة لليد العاملة فقد كانت تتحكم في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. (حسين، قضايا دولية معاصرة، 2007، صفحة 422)، والذي يقصد به دخول الاجانب إليها بغية الالتحاق بفرد من العائلة مما أدى الى تزايد عددهم، فقنوات التجمع العائلي أحدثت ما يسمى "الجيل الثاني" من المهاجرين، الذي يعني ابناء الاجانب المولودين والناشئين في دول الاستقبال.

وأثناء الحرب العالمية 02 زادت درجة تشجيع الدول الاوروبية للمهاجرين، حيث ظهر تشجيع اوروبا للهجرة عن طريق تغاضيها عن فرض الرقابة والاجراءات العقابية على المهاجرين غير الشرعيين. (صايش، 2014، صفحة 38) لكن مع أوائل السبعينيات

شعرت دول الاتحاد الاوروبي نسبيا بالاكْتفاء من الايدي العاملة فتبنت اجراءات قانونية تهدف للحد من الهجرة غير الشرعية. كما شهدت سبعينيات القرن الماضي تحول العديد من الدول الاوروبية من مصدرة للهجرة الى بلدان مستقبلية، مثل ايطاليا اصبحت تستقبل المهاجرين من دول جنوب المتوسط خاصة الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر، كذلك اسبانيا مقصد للهجرة. (صايش، 2014، صفحة 39)

*مرحلة وقف الهجرة (1985-1995): تزامنت الفترة مع اغلاق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا، والتي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين، ومع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما ادى الى اغلاق الحدود، ففي 19 جوان 1995 ومع دخول "اتفاقية شنغن" الموقعة بين فرنسا وألمانيا لكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ، تم السماح بحرية تنقل الاشخاص المنتمين للفضاء الاوروبي.

لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال الى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة ابعاد غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد الى فرض مزيد من الاجراءات الاحترازية امام اي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الاوروبي. (عثمانية، ب س، صفحة 12)

*مرحلة تجريم الهجرة غير الشرعية (1995 – الى يومنا): تميزت باتباع الطابع الامني حيث قامت اوروبا بنهج سياسة امنية صارمة عبر تنفيذ مقررات " القانون الجديد للهجرة" والذي يتضمن اجراءات صارمة بخصوص مسالة التجمع العائلي وإبرام اتفاقية مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. (الشهاوي، 2009، صفحة 29) وبدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية او السرية التي تسهل الالتحاق بالصفة الاخرى بدون وجه قانوني. (حسين، قضايا دولية معاصرة، 2007، صفحة 484) وتعد كل من المغرب واسبانيا الوجهتين الأكثر اقبالا خاصة وأن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين في اسبانيا. (حسين، 2011، صفحة 952)

لكن هذه الاجراءات الامنية زادت من حركة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا بشكل كبير وذلك عبر وجهات اساسية مثل الدول الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا واورانيا وبوابة البلقان، أو الغربية الخيار المفضل لدى العديد من الأفارقة المتمثلة في البوابة الاسبانية المغربية عبر مضيق جبل طارق. كذلك شهدت فترة التسعينيات الى يومنا هذا تحول بلدان المغرب العربي الى مراكز عبور لهجرة الأفارقة نحو أوروبا خاصة لإيطاليا واسبانيا. (بوعزيز، 2009، صفحة 60)

2.3 أسباب الهجرة غير الشرعية الاورو-متوسطية:

ذكر تقرير الامم المتحدة بأن اسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود الى ازدياد عدد الشباب في الدول النامية وتناقص فرص العمل اضافة الى الفوارق بين الدول الغنية

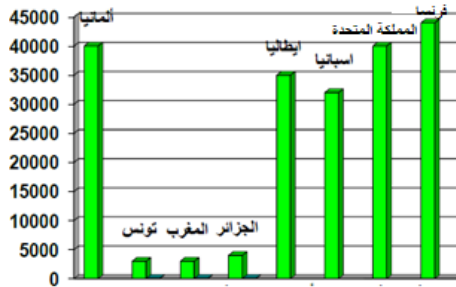
والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحا للجميع بسبب التقدم في الاتصالات الدولية ووسائل السفر والعولمة. (الشهاوي، 2009، صفحة 48) ومنه استنتجنا العوامل والدوافع والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الاسباب السياسية الامنية: إن اغلب الدول العربية تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف المشاركة السياسية وانتشار ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب والنزاعات الاقليمية (مثل فلسطين ولبنان خلال الحرب الاهلية) هذه ظروف تجبر الافراد على النزوح من مناطق غير امنة الى مناطق اخرى أكثر أمناً أو يسمى بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء سياسي. (ختو، 2011، صفحة 79)

ثانياً: الاسباب الاقتصادية الاجتماعية: اقتصاديا يعتبر الفارق الهائل في مستوى التطور الاقتصادي للدول الاوروبية مقارنة مع دول جنوب المتوسط من أبرز الاسباب الدافعة الى الهجرة بطرق غير شرعية، فبالرغم من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول الجنوب الا ان التنمية لم تحقق معدلات عالية من الرفاهية. (ختو، 2011، صفحة 84)

الدولة	معدل البطالة %	معدل البطالة في الريف %	سن اقل من 15 سنة %	السكان تحت خط الفقر %	مؤشر التنمية
--------	----------------	-------------------------	--------------------	-----------------------	--------------

شكل رقم (01): الناتج المحلي الاجمالي للفرد بـ \$ لسنة 2015.



المصدر: تقرير التنمية البشرية، (2016) – برنامج الامم المتحدة للتنمية –

حسب الرسم فكل نتائج والمؤشرات تؤكد وجود فجوة اقتصادية كبرى بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط في الإنتاج الداخلي الخام.

أما اجتماعياً، فحسب التقارير الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، نسبة البطالة في الدول العربية قدرت بـ 15 و 20% في القرن 21م، كما تفيد احصائيات برنامج الامم المتحدة في التنمية ان معدل البطالة في الوطن العربي وصل الى 15% اي ما يعادل 17 مليون عاطل خلال 2016. (ختو، 2011، صفحة 79)

0,722	12,2	31,2	42	10,8	الجزائر
0,631	19	31,9	3,9	11,6	المغرب
0,751	7,6	27,6	15,1	12,7	تونس

جدول رقم (02): هذا الجدول يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الهجرة غير الشرعية في دول شمال افريقيا.

المصدر: احصائيات برنامج الامم المتحدة في التنمية، 2016.

نلاحظ اذن من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا أكثر من 10%. (ساعد، 2012، صفحة 59) وبالتالي فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم، والتباين في الاجور يعد كذلك من اسباب هجرة الشباب للغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 الى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي.

ثالثا: الاسباب الجغرافية البيئية: يعد عامل القرب الجغرافي لأوروبا من أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية، فأوروبا تبعد عن الشاطئ المغربي بحوالي 14 كلم، وبذلك قرب دول الشمال الافريقي من اوروبا كأبرز مثال يساعد على تسهيل عملية انتقالهم الى الضفة الشمالية وبأبسط الوسائل المتاحة، كما مثل موقع دول الشمال الافريقي المحاذي لأوروبا نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء وآسيا. (باشير، 2012، صفحة 159)

رابعا: العولمة والوصاية الدولية: العولمة تفتح افاق واسعة لتحقيق تنمية فاعلة في البلدان المتخلفة، كونها تسارع معدلات تدفق السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا الى المستهلك، او من الاقتصادات القوية الصناعية الى الاقتصادات الضعيفة الريفية. غير ان توظيف القوى الكبرى للعولمة لمصلحتها يعطل تلك الفرص ويجعل منها مجرد سراب تستخدمه في صراعها ضد البلدان الضعيفة، بفتح حدودها التي تمتطيها الشركات متعددة الجنسية والقوى الاقتصادية الفاعلة. (صاغور، 2010، صفحة 97)

خامسا: العوامل المحفزة:

أ- **مواقع التواصل الاجتماعي:** أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الانترنت تروج للهجرة غير الشرعية، حيث تكتسب أهمية كبيرة باعتبارها مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة للكثيرين لاسيما الشباب الذين يرغبون في الهجرة بطريقة غير شرعية عبر البحر المتوسط، فضلا عن ارقام الهواتف التي يستخدمها مهربو اللاجئين لإعلان عن خدماتهم على شبكة الانترنت رغم خطورتها.

ب- وجود شبكات متكاملة ترتب الهجرة غير الشرعية: وهي تقوم بالدعاية لها والترغيب فيها، معولة على ان العائد منها بات كبيرا والطلب عليها لا ينقطع. (الكفارنة، 2012، صفحة 10)

3.3 اقاليم الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:

تتعدد فئات المهاجرين غير الشرعيين (وخاصة المغاربيين)، بحسب المسالك والوسائل التي يسلكونها، ويمكن حصر هذه الفئات كما يلي: (لدراسات، 2022)

- ❖ فئة الحاملين للتأشيرات السياحية لدول اتفاقية شينغن (الأوروبية).
- ❖ فئة المتسلسلين للأراضي الأوروبية بدون ملكيتهم لأي وثيقة سفر.
- ❖ المهاجرون غير الشرعيين المتنقلون بين دول الاتحاد الاوروبي.
- ❖ فئة الطلاب الذين تنتهي صلاحية وثائق اقامتهم الدراسية، ويستمرون في البقاء في الدولة الاوروبية الذين يدرسون فيها.
- ❖ فئة المغرر بهم من العمال.
- ❖ فئة طالبي اللجوء الانساني مثل العراقيون بألمانيا.

ومن دراسة وتحليل العديد من المصادر والمراجع التي تناولت اشكال التحرك السري للمهاجرين غير الشرعيين، يمكننا تقسيم هذه الاشكال الى الاقاليم التالية: (صحيفة اليكترونية المصراوي، 2006)

أ- **اقاليم المنشأ او المنبع:** (المناطق او الدول الطاردة) وتتمثل في الدول العربية التالية: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، ليبيا، مصر، السودان، جيبوتي، الصومال، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق واليمن (ما عدا دول الخليج العربي).

ب- **اقاليم الوجهة او المقصد:** (المناطق او الدول المستقبلية او الجاذبة) وتتمثل بالدول الاوروبية ضمن الوجهات التالية:

*دول جنوب شرق اوروبا وهي: ايطاليا واليونان ومالطا وقبرص.
 *دول غرب اوروبا ووسط وهي: اسبانيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا.
 *الدول الإسكندنافية وبعض دول البلطيق وهي: السويد والنرويج وفرنندا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا.

ت- **اقاليم المرور او العبور او التجمع:** ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا – السواحل المغربية والموريتانية:

- من طنجة وتطوان المغربية (مدن التجمع) الى سبتة وميليلة، او الى جبل طارق فإسبانيا، او الى طريفة ومارينا الاسبانييتين.

- من مدن الساحل المغربي الى جزر الكناري (الخالدات) فإسبانيا.

- من ساحل موريتانيا الى جزر كناري فإسبانيا.

ثانيا – سواحل الجزائر:

- من عين صالح وغرداية الى وهران وبلدة بني صاف ثم الى سبتة وميليلة على الساحل المغربي فإسبانيا.

- من عين صالح وغرداية الى تلمسان، ومنها الى الغزوات، ثم الى سبتة وميليلة فإسبانيا.

- من جانت بولاية اليزي الى ليبيا ثم الى ايطاليا.

- من وهران او تلمسان وباقي المدن الساحلية الجزائرية الى مرسيليا وفرنسا. (صحيفة اليكترونية المصراوي، 2006)

ثالثاً- من سواحل تونس الى ايطاليا عن طريق جزيرة صقلية.

رابعاً- من السواحل الليبية الى جزيرة صقلية فياطاليا، او الى مالطا فياطاليا او اليونان.

خامساً- من مدن الوجين القبلي والبحري بمصر الى مختلف دول اوروبا، عن طريق القوارب الى جزر قبرص او مالطا او لامبيدوسا.

سادساً- طريق شرق افريقيا للمهاجرين من الصومال وجيبوتي واليمن عن طريق الجزر الأربعة (قبرص، مالطا، صقليا ولامبيدوسا) والى دول اوروبا، وان منظمة (الايجاد IGADD) أو الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق افريقيا مكلفة بمراقبة ومكافحة الهجرة غير الشرعية. (www.africa-umon.org/root/ua/cinferences)

سابعاً - من بعض الدول العربية الاسيوية القريبة من الساحل الشرقي للبحر المتوسط (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق) الى:

• الطريق البري سوريا فتركيا ومنه الى دول اوروبا.

• الطريق البحري من خلال الجزر الاربعة الى دول اوروبا.

4.3 حجم الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:

من الصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا للطبيعة غير الرسمية لها، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10-15% من مهاجري العالم البالغ عددهم حوالي 180 مليون شخص، وتعتبر اوروبا التي يبلغ عدد المهاجرين فيها 70,6 مليون شخص (أكثر من نصفهم عرب) القارة التي تستقبل الكم الاكبر من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين. كما تشير تلك التقارير الى زيادة عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية من البلدان العربية خلال السنوات الاخيرة بنسبة 300%. (العزاوي، 2021) وتشير تقديرات اللجنة الاوروبية الى وجود 04 ملايين مهاجر غير شرعي (معظمهم عرب) يعيشون في دول اتحاد الاوروبي وتشير احصاءات دول الاتحاد الاوروبي الى ان 120 ألف يدخلون دول الاتحاد سنويا بعد عبور البحر المتوسط، ويقضي آلاف اخرون غرقا.

4. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) منذ امد بعيد، لاسيما في الفترة الاستعمارية وهذا ما يؤكد الارشيف الاداري والعسكري (ما بين فرنسا والجزائر) وكذلك ارشيف مصلحة العقارات (le domaines) وأرشيف البلديات والعمالات السابقة (les archives de partemenales) والرصيد التاريخي الأدبي من خلال مذكرات العسكريين والموظفين الفرنسيين، الارشيف الذي يملكه الجيل الاول والثاني من المهاجرين وأرشيف فيدرالية فرنسي لجهة التحرير الوطني و واداية المهاجرين لفرنسا بالإضافة الى ارشيف السمعي البصري للإذاعة والتلفزيون. لكن ظاهرة الهجرة اخذت منحى اخر خطير لاسيما بعد ظهور القوانين المنظمة للهجرة الشرعية للخارج (اوروبا خاصة فرنسا)، وفي ظل تردي الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية في الجزائر اخذت هذه الظاهرة تتجه نحو اللامشروع فظهرت خاصة في التسعينيات (العشرية السوداء).

ان الاحصائيات الحديثة تبين ان هذه الظاهرة اصبحت تهدد الكيان السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري وإنها تعصف بأهم فئة وهي فئة الشباب الذي أصبح يعاني من مجموعة لا متناهية من العراقيل (التهميش، البطالة، المحسوبية...).

1.4 نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

في الجزائر لا يمكننا أن نذكر تاريخا محددًا لبداية هذه الظاهرة نظرا لطبيعة هذه الظاهرة، التي تتسم بأنها سرية وغير قانونية، ورغم ان الجزائر عرفت الهجرة الجماعية عبر قوارب الموت بداية من التسعينيات وتفاهمت بداية من 2005 م، إلا ان هناك واقعة تؤكد ان الجزائر عرفت احدى اشكال الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) والمنتشرة اليوم في الموانئ، حيث ركب اربعون شخصا في باخرة سيدي فرج الي ميناء مرسيليا وتم ادخالهم داخل مخازن الفحم في السفينة حتى لا يشعر بهم طاقم السفينة الفرنسية.

(www.dirasat.com/4/2007/pages/dec/84/doc، 2021)

لكن ما يمكن الإشارة اليه ان الجزائر اليوم عرفت هذا النموذج من الهجرة غير الشرعية او ما يعرف بقوارب الموت، حيث بدأت هذه الظاهرة بالمغرب نظرا للقرب الجغرافي من اسبانيا، ثم انتقلت الى الجزائر بعد تشديد الخناق على مضيق جبل طارق بسبب أحداث سبته وميليلة، لتمتد الى السواحل الغربية الجزائرية (بني صاف، عين تموشنت ووهران) بحيث اصبحت تمثل دراما انسانية للظاهرة، ثم انتقلت الى الشواطئ الشرقية (عنابة، القالة، سكيكدة). (السنوسي، 2007، صفحة 35)

2.4 دوافعها:

يقول احمد متناني في كتابه واقع وإحداث: "ان قيمة الفرد في المجتمعات الضعيفة لا تساوي شيئا، وان الفرد القوي هو دعامة حقيقة لكل نهضة او مسيرة تمكنان المجتمع من التطور والنمو"، ان الازمة في الجزائر متعددة المظاهر فهي اقتصادية، اجتماعية،

سياسية، قانونية وحتى ثقافية. (حامد، 2005، صفحة 24) وهي الدافعة للهجرة السرية في الجزائر التي يمكننا اختصارها في النقاط التالية:

◆ متغير الفجوة وانتاج الاحباط: يخيم على الشباب الجزائري اليوم ما يمكن ان نسميه ذهنية الحرمان المادي بمختلف اشكاله، فالشباب الذي يجيد استعمال الانترنت ويتقن لغات اجنبية، هو في الاصل يعيش واقع لا يتماشى مع تصوراته وآماله على الاطلاق، فمن هنا نشأت الفجوة بين رغد العيش الاوروبي وقساوة نظيره في الوطن.

◆ انتشار الفساد والبيروقراطية: يرى الكثير من الشباب الجزائري خصوصا حاملي الشهادات ان الدولة يسيطر عليها زمرة من الفاسدين وشبكات واسعة من المنتفعين اصحاب المصالح الخاصة الذين يتيحون فرص التوظيف وإنشاء المشاريع الاقتصادية الى مقربيهم وذويهم وكل من سار في نهجهم.

◆ عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المتتالية وضعف الاداء الاقتصادي: تميزت السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ مطلع الالفية الثالثة بضعف كبير على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية، وهذا ما انعكس سلبا على احداث تغير نوعي في الاقتصاد الوطني بما يحزره من التبعية للريع النفطي من جهة، ويوفر فرص وسوق عمل وتوظيف للشباب من جهة ثانية. (شبيلي، 2021) فخيبيات الامل التي اصابت السياسات الاقتصادية هي تعتبر العامل الاكثر تأثيرا في انهيار امال الشباب نحو بناء دولة قوية.

◆ ضعف سياسات التكوين المهني والجامعي: ان ما يميز الجامعة الجزائرية ومختلف مراكز ومعاهد التكوين هو العدد الهائل من الخريجين في كل سنة، وبالمقابل عدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على استيعاب خريجي الجامعات الذين يتمتعون بتكوين نظري يفقده التكوين التطبيقي او خريجي المعاهد ومراكز التكوين الذين زاولوا مسار تكويني مزدوج نظري وتطبيقي، وهذا راجع الى كون الخريجين اما تلقوا تكويننا لا يتلاءم مع حاجيات سوق العمل مما ينتج عنه بطالة هيكلية، واما تلقوا تكويننا ضعيفا لا يجعلهم مؤهلين لإقامة مشاريع انتاجية او مقاولاتية خاصة بهم. (شبيلي، 2021)

3.4 اشكال وطرق الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

لقد تعددت اشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر ولعل اهمها:

- الركوب خلسة او بصفة سرية في السفن الراسية بالميناء، وذلك بالاختباء داخل الحاويات والمحركات وجدت طريقة اخرى تسمى بـ "البحري"، هذه الطريقة تقوم بالتواطؤ بين أحد العاملين بالباخرة والمهاجر غير الشرعي، بعدما يقدم له مبلغا ماليا قصد اخفائه ويضمن له الوصول الى الضفة الاخرى، ويقوم المهاجرين غيرا لشرعيين عبر السفن بتأمين كل ما يلزم رحلتهم، يأخذون المؤونة والطعام واللباس فرحلة الابحار كثيرا ما تطول. (شريف، 2020)

- ومن الاشكال نجد الحرقة بالتسلل عبر المطارات، حيث تكمن الفكرة اساسا في حصول الشخص على تذكرة الدخول الى دولة ما لا تتطلب تأشيرة وانما فقط تذكرة ذهاب وإياب مع العلم ان الطائرة تمر عبر مطار امستردام وهنا يتم التسلل لهولندا، فبعد ان كان مهاجرا شرعيا يصبح مهاجر غير شرعي بحرقه للقانون وقيامه بالهروب.

- كما انا هنالك شكلا اخر للهجرة وهو الاختباء داخل السيارات ووسط امثلة افراد العائلة العائدين الى اوربا بعد فضاء عطلتهم الصيفية في الجزائر. (شريف، 2020)

- وشكل اخر هو بمثابة خرق قانوني، يتمثل في تزوير الاوراق وذلك بالاعتماد على شبكات مختصة بتزوير جوازات السفر، اوراق الإقامة، عقود العمل وتأشيرات الدخول.

- وهناك من يتحصل على تأشيرة الدخول لأوروبا بصفة قانونية، لكنه لا يحترم مدة التأشيرة ويتجاوزها، وهذا ما يطلق عليه "حرق الفيزا".

- والشكل الاخير نجد فيه مجموعات متكونة من 05 الى 10 اشخاص تلجأ الى شراء قارب خشبي او مطاطي بمبالغ مالية ما بين 400000دج الى 800000دج ويتزودون ببوصلات، وصدریات انقاذ، ومحركات ذات قوة ما بين 05 الى 50 حصانا، وبعد الاستعلام عن حالة الطقس بجهاز GPS يتم الاتصال بالوسيط (المهرب) لتحديد موعد الرحلة (طبيي، 2007)، وبعد التزود بمعدات الاكل والنوم ومبالغ مالية بالعملية الصعبة يتم الانتقال الى نقطة الانطلاق (منطقة معزولة) في جنح الظلام ليتم برمجة وتنظيم الرحلة من طرف (مرشد) باتجاه السواحل الاسبانية (ألميريا) والايطالية (سردينيا).

اما بالنسبة لمنافذ ومعايير الهجرة غير الشرعية في الجزائر فقد اخذت طابع بحري، بالرغم من بعد المسافة بالمقارنة مع الجارة المغرب (مضيق جبل طارق) حيث ان أقرب نقطة لإسبانيا بالنسبة للجزائر هي مدينة الغزوات التي تبعد حوالي 195 كلم (حوالي 105 ميل بحري) ولا من فرنسا في الشمال او حتى ايطاليا في الشمال الشرقي، بما ان ولاية عنابة تبعد عن سردينيا مسافة 245 كلم (132 ميل بحري). (صايش، 2007، صفحة 125) وهذا ما يؤثر على طبيعة المنافذ وخطورة تنفيذها.

5. خاتمة:

أخيرا يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية باختلاف تسميتها تعني الدخول إلى إقليم دولة ما بطرق غير قانونية وسرية، وتعد منطقة المتوسط أكثر المناطق في العالم تضررا منها، فهي تجمع بين ضعفين مختلفين توجد بينهما فجوة تنموية كبيرة.

رغم تعدد الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية، إلا أن دوافعها الرئيسية هي ذات طابع اقتصادي تتعلق أساسا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي خلق فجوة كبيرة بين دول العالم وكرس تبعية وتقسيم دولي للعمل، هو العامل الذي تفسر به حالات العنف والحروب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، وازدادت هذه

الحركة مؤخراً بسبب تزايد نشاط شبكات الإجرام والتهريب كما كان لحالات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات دور في ذلك.

ومع تفاقم هذه الأزمة بحوض المتوسط اختلفت نظرة الدول الأوروبية لطبيعتها، الأمر الذي ترتب عنه اختلاف آلياتها لمعالجتها ومحاولة التقليل من حدتها، لكن بالمقابل لم تفلح الأساليب الأمنية المشددة بكافة أشكالها التي اتبعتها ضد دول الضفة الجنوبية ولم تحقق الأهداف المرجوة، وهذا راجع لفساد مؤسسات الضفة الجنوبية والتي لم تستغل المساعدات التنموية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.

التوصيات: للحد من هجرة الشباب غير الشرعية نوصي بما يلي:

✓ على الحكومات العربية السعي الجاد في تحسين الظروف المعيشية والأمنية لأبنائها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها، وجذب الاستثمارات في المجالات الاقتصادية لجلب فرص العمل، وخاصة الاستثمار في مجال السياحة الصحراوية التي تتسع في الأراضي العربية، وتمتاز بتنوع مكوناتها والتفكير الجاد في إعادة أعمار الصحراء، وقد بدأت بعض الدول العربية في وضع هذا التوجه في خططها التنموية مثل تونس والجزائر، والمغرب، ومصر، وليبيا.

✓ أن تعيد دول الضفة الجنوبية النظر في ترتيب أولويات برامجها التنموية للتقليل من نسبي الفقر والبطالة، وذلك بإعادة النظر في المنظومة التعليمية وعلاقتها بسوق العمل، ورفع مستوى الثقة بين الشباب ودولهم، والاستمرارية في خلق فرص العمل بنمو متوازن مع النمو السكاني.

✓ الاستثمار الايجابي للأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط، والتأكيد على مقولة رئيس وزراء مالطا في مؤتمر فاليتا "المتوسط ليس حدودا تفصلنا، وإنما جسر يجمعنا" وذلك بجعله منطقة حوار وتبادل وتعاون، من شأنها إن تقلص الفجوة بين الدول المطلة عليه، وتحقق الأهداف التي جاءت في إعلان برشلونة عام 1995 وهي:

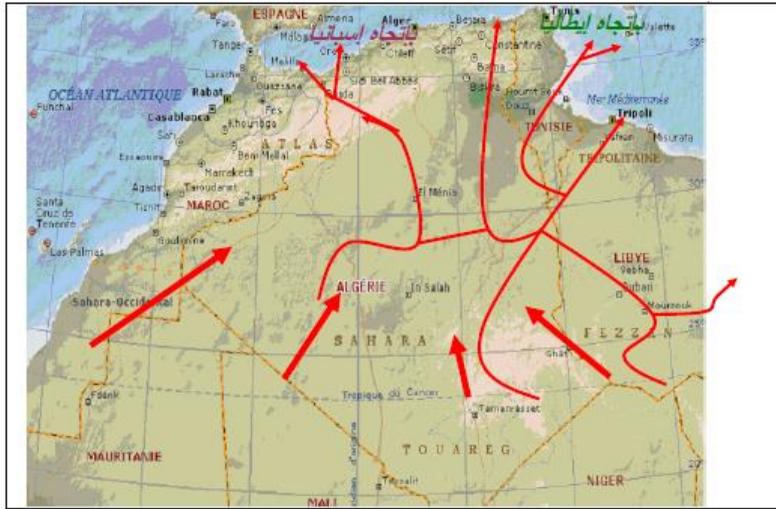
- مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والأمن والاستقرار، وقيام حوار سياسي مكثف ومنتظم، يركز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

- مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة (في مجالات: الاستثمار، الصناعة، المواصلات، الطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تنظيم الأراضي، البيئة وصيد الأسماك).

- المشاركة الاجتماعية والتفافية والإنسانية: لتشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية.

✓ وضع نصوص وتشريعات قانونية رادعة للشباب العربي المهاجر بطريقة غير شرعية، ودول بلاد المغرب خصوصا فراغاً قانونياً فيما يخص هذه الظاهرة، ولذا يغامر الشباب بحياتهم لعدم وجود نصوص قانونية يردع مخالفتهم.

المصدر: فرقة حرس السواحل لولاية مستغانم، 2018.
خريطة رقم 04: أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين لدول الساحل الافريقي للوصول إلى أوروبا.



المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراكة- الجزائر، 2020.

7. قائمة المراجع:

- المصراوي م. (2006, 05 25). الهجرة غير الشرعية ضياع الشباب واساءة لسمعة الوطن. 1370.
- www.africa-umon.org/root/ua/cinferences. (2021, 03 17).
- www.dirasat.com/4/2007/pages/dec/84/doc. (2021, 03 18).
- الأشرف ح. (2017). موقع العربي الجديد . Récupéré sur <https://www.alaraby.com>.
- السنوسي ع. ا. (2007). شعراء الجزائر في العصر الحديث (Vol. 2). قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- الشهاوي ط. ع. (2009). الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية. مصر: دار الفكر الجامعي.
- صحيفة www.youm7.com/news.asp. (2021). ر. العزاوي اليوم السابع.
- العظيم ع. م. (2016). المواجهة الجنائية والأمنية لجرائم الهجرة غير الشرعية. مصر: دار النهضة العربية.

- الفراري، ف. ع. (2013). *المهاجرون والقانون الدولي الانساني*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الكفرانة، ا. ع. (2012). *الهجرة غير المشروعة من دول ال عالم الثالث وأثارها السلبية على المجتمع الاوروبي*. الاردن: جامعة البلقاء.
- المتحدة، ا. (s.d.). *برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجر بالأشخاص وخاصة النساء والاطفال*.
- النعمان، ا. ع. (2015). *ندوة علمية الهجرة غير الشرعية الابعاد الامنية والانسانية* (p. 08بيروت: مركز الدراسات والابحاث).
- النوي، ق. (1997). *الاعتراب اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً*. الكويت: عالم الفكر.
- باشير، ه. (2012). *اشكالية الهجرة الى الاتحاد الاوروبي*. مجلة السياسة الدولية. 179 ,
- بخوش، س. س. (2008). *المعالجة الاعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر*. المؤتمر الدولي حول الاعلام والازمات والرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.
- بوعزيز، ا. (2009). *سياسيات الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية*. *المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية*. 48, p.
- حافظ، س. م. (ب. س.). *الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية*. مجلة هرمس. 2(2), p. 55.
- حامد، ن. (2005). *اشكالية الهجرة الى الاتحاد الاوروبي*. مجلة السياسة الدولية، 40(159), p. 24.
- حسين، خ. (2007). *بعضاىا دولية معاصرة*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- حسين، خ. (2011). *النظرية والواقع الاشخاص والقضايا*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- خضر، س. (2016). *تعرف على اسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية*. مجلة الوفد.
- رمضان، م. (2010). *الهجرة السرية في المجتمع الجزائري*. دراسات وابحاث في الجغرافيا. 87,
- ساعد، ر. (2012). *واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني*. قسم العلوم السياسية: جامعة بسكرة.
- سهام، ي. (2014). *امنة الهجرة في العلاقات الاورومتوسطية* (دراسة الهجرة غير الشرعية في مجال الاورومغاربي). (العلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- شبيلي، ف. ا. (2021). <https://democraticac.de/?p=58676>. Récupéré sur
- ظاهرة الحرققة أو الهجرة غير الشرعية في الجزائر.
- شريف، م. ا. (2020, 09 24). *مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية بمقر المديرية العامة لشرطة الحدود*. الدار البيضاء.
- صاغور، ه. (2010). *السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

- صايش, ع. ا. (2014). مكافحة تهريب المهاجرين السريين. الحقوق: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- طبيي, ر. (2007). الهجرة غير السرية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة. دراسة تحليلية للجريدة الشروق اليومي. كلية علوم الاعلام والاتصال. عثمانية, س. (ب س). اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية. (م. ماستر) العلوم القانونية. للدراسات, ا. ا. (2022, 07 21). www.ma3d.net/vb/ma3hd.
- منصوري, ر. (2014). الهجرة السرية من منظور الامن الانساني. مذكرة ماجستير في القانون العام.
- نور, ع. ا. (2008). الهجرة غير مشروعة والجريمة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.